العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في النظرية والدراسات التطبيقية (دراسة مرجعية)

The relationship between the labor market Polices and social justice in theory and Applied studies

حازم حسانين محمد حسانين

باحث دكتوراه إقتصاد

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في النظرية والأدبيات التطبيقية. وعبر المنهج الاستقرائي باستخدام أداة التحليل الوصفي، اتضح أن العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية، تستند إلى عدد من النظريات تأتي في مقدمتها النظرية الكلاسيكية، وما تضمنته من أفكار وآراء حول سوق العمل والعدالة الاجتماعية. كما أن العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية تعد إحدى أهم العلاقات التي يتحدد على إثرها مختلف صور التوافق أو التناقض في المجال الاجتماعي والاقتصادي في أثناء السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولذلك، فقد تم التأكيد على أهمية الترابط بين العدالة الاجتماعية والأمن والاستقرار كأهداف رئيسة للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، العدالة الاجتماعية، البطالة، الأجور، الفقر، توزيع الدخل.

Abstract

The current study aimed to analyze the relationship between labor market policies and social justice in theory and applied literature. Through the inductive approach using the descriptive analysis tool, it became clear that the relationship between labor

market policies and social justice is based on a number of theories, foremost of which is the classical theory, and its ideas and opinions on the labor market and social justice. Also, the relationship between labor market policies and social justice is one of the most important relationships that determine the various forms of consensus or contradiction in the social and economic field while striving to achieve economic efficiency and social justice. Therefore, the importance of the interdependence between social justice, security and stability as major goals of sustainable development has been emphasized.

Keywords: labor market, social justice, unemployment, wages, poverty, income distribution.

مقدمة

تمثل العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية واحدة من أهم العلاقات الحاكمة والموجهة للسياسات الاقتصادية برمتها. وفي الوقت الذي يمثل فيه سوق العمل مكانا لتوظيف الموارد البشرية، تسعى العدالة الاجتماعية لتعزيز قدرات هذه الموارد، وتنحية أي حالة أو ظروف تقوض استغلالها أو تنميتها.

وتشير سياسات سوق العمل إلى حزمة البرامج والتدخلات التي تصنعها المؤسسات بغية ضمان رفع كفاءة وتنافسية هذا السوق، وتحقيق التناغم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة. وتمثل سياسات العمل/التشغيل مكون مركزي من مكونات السياسات الاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى، يظل تعزيز التوظف وضمان الوصول للعمل اللائق أحد الأهداف الرئيسية لسياسات التنمية المتعلقة بالسكان– التشغيل– التعليم – الصحة – الضمان الاجتماعي– الإسكان والمرافق، وحديثا أضيف إليها سياسات

تمويل الخدمات الاجتماعية–المشاركة والمسئولية المجتمعية – المساءلة والشفافية وسياسات معالجة الأزمات (أبو شمالة، ٢٠٢٠، ٢٠٢١).

وينظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها هدف تسعى إلى تحقيقه جميع الدول والحكومات، وذلك عبر العديد من الطرق والوسائل المختلفة. ومما لا شك فيه، أن ماهية العدالة الاجتماعية لا تتجزأ أو تتغير من ناحية الأهداف، وذلك نظرا لإتصالها بتحسين حياة البشر وجعلهم سواسية في إتاحة الفرص وتحمل الأعباء. ودائما ما يثار الجدل حول ماهية العدالة الاجتماعية كمفهوم عام لا يمكن وضع صيغة محددة له.

وكان (العيسوي، ٢٠١٣: ٨)، قد اقترح مفهوما للعدالة الاجتماعية، معرفا إياها بأنها "تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، ويغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة المجتمعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرصا متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد، وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، وإصلاح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى".

ولذلك، فإن قضايا البطالة والأجور وتوزيع الدخل والفقر .. إلخ تقع في نطاق العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية. ومن ثم، تكتسب الدراسة أهميتها عبر محاولة التركيز على أهمية هذه العلاقة ومدى قوتها من عدمه، وذلك من خلال تناول الجوانب النظرية والتطبيقية لهذه العلاقة.

مشكلة الدراسة: لا توجد بلد أو منطقة في العالم لا تعاني من البطالة، ويعاني الكثيروين أيضا من الفقر وآثاره المختلفة. ولذلك، فإن تسليط الضوء على السياسات التي تحكم توليد فرص العمل وتكوين الدخول، يعد ذات أولوية. ولعل البحث عن أسباب البطالة وضعف نمو الأجور وتدني الإنتاجية، يختص بالدرجة الأولى بطرق صياغة وتنفيذ سياسات سوق العمل من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن التوزيع غير العادل للثروة وتصاعد حدة عدم المساواة في الدخل، والتمييز بين الجنسين، والعلاقات غير المتكافئة بين العمال وأصحاب الأعمال والفقر هي صلب علاقة سياسات سوق العمل بالعدالة الاجتماعية. مما يعني أن سوق العمل إذا تصدع تأثرت حالة العدالة الاجتماعية والعكس بالعكس.

وعلى خلفية الزيادة المتواصلة في حالات إنعدام المساواة والاختلالات الاجتماعية والانمائية المصاحبة لها – التي أفرزها نمط تنموي غير مجدٍ لازمته وظائف متدنية النوعية، وعديد من الاختلالات الهيكلية المزمنة، وتهميش للسياسات الاجتماعية، وإنعدام/ هشاشة صلة الترابط بين سياسات سوق العمل وترابطاتها التنموية– أصبحت الحاجة ملحة لتغيير الخيارات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والبحث عن نُهج سياسية

تضع العدالة الاجتماعية في صدر أولوياتها، ومنعا لحدوث التوترات والقلاقل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا (مكتب العمل الدولي، ٢٠١١، ص٦)[١].

وقد أكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام (٢٠٢٠)، أن الاقتصاد العالمي يزداد هشاشة وعدم المساواة لازال في تعمق مستمر. ذاهبا إلى أن حجر الزاوية في السياسة العامة لتحقيق انتعاش أفضل هو إعادة توزيع الدخل، والذي يمكن تحقيقه من خلال العمالة الكاملة، وجعل نمو الاجور الحقيقية في صلب سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).

وعلى هذا النحو، تحاول الدراسة الحالية الإجابة على السؤال التالي: **ماهي العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في النظرية والدراسات التطبيقية؟**

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها على المستوى **النظري**، من دراسة العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية على المستوى النظري بداية من الوقوف على موقف كل مدرسة فكرية تجاه كل منها، وبيان مدى أولوية هذه العلاقة ومدى تكاملها أو تعارضها. وكذلك تكتسب الدراسة أهميتها **التطبيقية**، جراء الدور الهام الذي كل من سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في التأثير على كفاة قطاعات الاقتصاد الأخرى. ومن ثم، تحاول الدراسة تناول نسق معقد من العلاقات التطبيقية بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعي عبر الدرسات التطبيقية المختفة. ولما

[١] وقد أكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام (٢٠٢٠)، أن الاقتصاد العالمي يزداد هشاشة وعدم المساواة لازال في تعمق مستمر. ذاهبا إلى أن حجر الزاوية في السياسة العامة لتحقيق انتعاش أفضل هو إعادة توزيع الدخل، والذي يمكن تحقيقه من خلال العمالة الكاملة، وجعل نمو الاجور الحقيقية في صلب سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).

كان لسياسات سوق العمل اتصالا بسياسات العدالة الاجتماعية، حيث تعتبر آثار كل منها متعددة الأبعاد تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأخرى، فإن التعرض لهذه الآثار يعد أمر ضروري يهم الباحثين وصانعي القرار وأصحاب المصلحة في الاقتصاد العالمي والمصري.

أهداف الدراسة: وهي كما يلي:

١- تناول العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في النظرية الاقتصادية

٢- الوقوف على العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في الدراسات التطبيقية.

فرضيات الدراسة: وهي

١- تطورت نظرة الفكر الاقتصادي إلى سياسات سوق العمل بداية بمعزل عن العدالة الاجتماعية، إلا أنه في ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت العلاقة بينهما تكاملية

٢- في الوقت الذي تمثل فيه سياسات سوق العمل مفتاح تحقيق العدالة الاجتماعية، توجد تغذية مرتدة/ راجعة من سياسات العدالة الاجتماعية إلى سياسات سوق العمل

منهجية الدراسة: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي. وقد استخدمت المنهج الاستقرائي خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي في جمع وتحليل البيانات. بينما تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال تحديد مشكلة الدراسة وفرضيات الدراسة

وأهميتها. كما تم الاعتماد على هذين المنهجية بغية تحقيق أهداف الدراسة والوصول لاستنتاجات من منظور عام إلى منظور خاصة وفيق المنهج الاستنباطي. وقد تم الاعتماد على التقارير الدولية والدراسات الصادرة التي تناولت العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية.

وعلى ضوء تقدم، يتم نقسيم الدراسة إلى الأقسام الدراسة:

١- العلاقة النظرية بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية

تواجه جميع المجتمعات تحدٍ مزدوج يتمثل في حل مشكلتين أساسيتين الأولى: تكمن في عملية الإنتاج. والثانية هي مشكلة التوزيع. ولذلك، فإن نمط الإنتاج يتصل بصورة مباشرة بنمط التوزيع (Offe,2010:3). وقد وجدت النظرية الاقتصادية، أن سياسات سوق العمل من شأنها تعزيز المشاركة في القوى العاملة، والمساعدة في إيجاد فرص عمل، حيث أشارت دراسة (Council of Economic Advisers,2016:8)، إلى أن العمل يحقق عوائد مباشرة وغير مباشرة إلى جانب الأجر كعنصر أساسي لا غنى عنه. ولا يقتصر النظر إلى سياسات سوق العمل على بعد الأجر فقط، بل تمتد إلى حالة المؤسسات وكفاءتها أيضا (Matraeva et al,2020:3)).

وكان "أرسطو" قد طرح نظريّته للعدالة كأحد أركان الفضيلة الإنسانية أو ما عرفت بالمدينة الفاضلة، حيث التركيز على الإنصاف كوجه معبر عن العدالة في توزيع الخيرات والأعباء بين الأفراد، وعلى التعامل بالمثل. أي أن فكرة العدالة عند "أرسطو" بنيت على

مبدأ "الحقوق والواجبات". ولذلك، فإن المفهوم الجوهري للعدالة ينطبق على علاقات التبادل المتناسب بين أشخاص متساويين نسبيا (جونستون، ٢٠١٢ :١٠٢).

وعلى هذا النحو، فعلاقة سياسات سوق العمل بالعدالة الاجتماعية تعتبر علاقة رصينة سعت النظرية الاقتصادية نحو تحديد ماهيتها واتجاهاتها ومحدداتها المختلفة. ولذلك، يمكن عرض أهم النظريات التي تناولت العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية عبر المدارس الاقتصادية المختلفة، كما يلي:

١/١ سياسات سوق العمل والعدالة في الفكر الكلاسيكي: قانون حديدي ومبدأ طبيعي –أخلاقي

أفرد الفكر الكلاسيكي مساحة واسعة لمناقشة العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة، عبر التطرق لسياسات التوظيف ومستويات المعيشة. فكلما زاد مستوى التوظف وارتفعت الأجور، تزايدت مستويات الدخول والمعيشة. وقد حدد النموذج الكلاسيكي مستوى توازن الإنتاج من خلال توظيف العمالة، الذي يتحدد من خلال الطلب على العمالة وعرضها. ومن ثم، فوجود مستويات عالية من التوظف والأجور هو العامل الأول المحدد لمستويات المعيشة والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وغير الأساسية.

وخلال بعض الفترات التي شهدت (تراكم رأس المال، وإرتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وإنخفاض معلات البطالة، والاستقرار النقدي، وتزايد مستويات المعيشة، ودرجة

عالية من التحكم في الدورات الاقتصادية)، بدا واضحا أن الفكر الكلاسيكي هو الخيار الأمثل للبلدان وأن عصر الأزمات قد ولى دون عودة (زكي، ١٩٩٨: ٤٣).

وهو ما لم ينتبه إليه هذا الفكر حتى أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩– ١٩٣٣)، حيث انقلبت الأمور رأسا على عقب. وبدت البطالة هي الحالة السائدة، كما تراجعت مستويات الدخول والمعيشة. ولم تكن الاقتصادات لديها مؤسسات سوق عمل فعالة، تعمل على معالجة هذه المشكلات أو حتى تقلل من آثارها. وهذا يعود إلى ما حدده "آدم سميث"، من أن القوة غير المتكافئة، وإرتفاع معدلات البطالة، والظلم الاجتماعي، وعدم المساواة في الدخل، هي أوجه لعدم العدالة. أضف إلى ذلك ما خلص إليه "آدم سميث" من أن ثراء القلة يعني عوز الكثيرين، وأن الحكومات تفضل الأغنياء على الفقراء (Grimalda et al, 2018).

وقد ذهب (Asimakopulos,1988)، إلى أن توزيع الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي كان موضوعا أساسيا شغل الاقتصاديين الكلاسيك، الذين نظروا إلى توزيع الدخل باعتباره نظرية اجتماعية تعالج العوامل الحاكمة لكيفية اقتسام الطبقات المختلفة للناتج القومي. غير أنهم لم يقدموا بصورة واضحة آليات هذا الاقتسام، ولم يحددوا العوامل المسؤولة عن تزايد معدلات ومستويات التفاوت على مدار الوقت. وقد ورأى "ريكاردو" أن تحديد قوانين التوزيع هي المشكلة الأساسية في الاقتصاد السياسي.

علـى نفـس الـنهج، نظر"ديفيـد هيـوم" إلـى سياسـات العدالـة علـى أنهـا سياسـات آخلاقية وفضائل إنسانية. وهذا، في إشارة صريحة إلى أن الفكر الكلاسيكي ظل متأثرا بـالنظرة الفلسـفية والآخلاقيـة للعدالـة، التـي ارتكـزت علـى طـرق معالجـة القضـايا الاجتماعيـة المثـارة آنـذاك، مثـل: العصـيان المـدني والعقـاب، وتكـافؤ الفـرص للمـرأة، والعبودية والحرب، وحقوق الملكية والعلاقات الدولية (King,1981).

كمـا أن الفكـر الكلاسـيكي نظـر إلـى سياسـات العدالـة علـى أنهـا وجـه مـن أوجـه حمايـة المجتمـع والحـد من الجرائم. وذلك تأسيسـا علـى أن البشـر فـاعلون اقتصـاديون وأن الجريمـة خيار يتخذه الناس في ظل وجود اقصاء من سوق العمل، وهو ما يمثل خطرا يهدد المجتمع والاقتصاد معا (Janet et al,2022). ومن ثم، فقد حدث ترابط ضمني بين سياسات سوق العمل والعدالة، وحددت آليات الثواب والعقاب وسياسة الفردية – التي رأت أن البشر كائنات عقلانية موجهة نحو الهدف– حيث يقوم هؤلاء بإجراء تحليل التكلفة/ العائد وفق نهج الرشادة الاقتصادية (Henry and Lanier,2006).

وهكـذا، فـإن سياسـات سـوق العمـل الكلاسـيكية كانـت قائمـة علـى عـدة مبـادئ افتراضـية مثـل التوظـف الكامـل وفرضـية النمـو الـذاتي (التلقـائي)، إضـافة إلـى قـانون الأجـر الحديـدي (أجـر الكفـاف)– وهـو الأجـر الـذي يكفـي بالكـاد لإعـادة إنتـاج جهـد العامـل– وافتـراض الثبـات النسـبي لنمـو السـكان. ومـن ثـم، فـإن سياسـات سـوق العمـل لدى النهج الكلاسيكي ظلت دائرة في حلقة استغلال العامل وجهده دون وجود عائد

يكافئ هذا الجهد من جانب. وفي جانب آخر، ظل الفكر الكلاسيكي حبيس النظرة الأخلاقية،التي تجلت في مبادئ النفعية والفردية (Bauzon,2021).

وخلاصة القول، فإن سياسات سوق العمل والعدالة لدى الفكر الكلاسيكي حملت نوعا من الازدواجية، فبينما تم النظر إلى سياسات العدالة وفق نهج أخلاقي، كانت سياسات سوق العمل لا تطبق هذا النهج، وتقر القانون الطبيعي والفردي النفعي الذي تعامل مع توزيع السلع العامة كعملية تهتم بالصالح العام وذوي النفوذ والثروة، وتضع أجرا حديديا يسلب العامل جهده ولا يعطيه حقه. فضلا عن أن البطالة هي محض اختيار لا إجبار، حيث التوظف الكامل هو الحالة السائدة، وهو ما ثبت خطأه فيما بعد. ومن ثم، فقد ارتبط التوزيع الاجتماعي للسلع والمسؤوليات بعدم حماية حقوق العامل في التوظف والأجور.

٢/١ سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في الفكر الماركسي: التفسير الشمولي

"حدد "ماركس" هدفا أساسيا تمثل في الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم عمل النظام الرأسمالي، وانشغل بتحليل ظاهرة القيمة التي تدور في فلكها علاقات نمط الإنتاج الرأسمالي. ولذلك، فقد بدأ من تحليل السلعة حيث البحث عن تحديد القيمة في ظل وجود نمط إنتاج رأسمالي رأى أن الثروة تتمثل في تكديس السلع، بينما قيمة كل سلعة تعد شكلا أوليا لهذه الثروة (زكي (ع)، ٢٠١٨: ٧٤).

وقد انطلق "ماركس" من مجموعة متنوعة من التفسيرات السياسية والتاريخية (الممتدة من القرن التاسع عشر من عام ١٨٤١ إلى عام ١٨٩٥) وصولا إلى نظرية ضمنية للعدالة الاجتماعية. مما يعني أن كلا من الكلاسيك "وماركس" قد اتفقا على أن سياسات التوزيع والعدالة يشكلان نظرية اجتماعية رغم إختلاف الأدوات والنتائج لكل منهما (العيسوي، ١٩٨١: ٤-٥).

وهو ما انعكس على نظرة "ماركس" للأجر، والتي تجاوزت مفهوم الأجر مقابل الحياة (نظرية أجر الكفاف) إلى مفهوم آخر وهو الأجر مقابل الإنتاج. وقد تبلورت رؤية "ماركس" تلك في ظل بروز فكرة التحول في مجال علاقات العمل نحو تواجد النقابات العمالية الداعمة للعامل والمدافعة عن حقوقه المهضومة (سليمان، ٢٠٠٧: ١٠٠). كما بيَن "ماركس" أن العامل في النظام الرأسمالي لا يحصل على نصيبٍ في القيمة التي كونها؛ فالعامل بعد أن ينتج معادل قيمة قوة عمله ينتج قيمة زائدة يستحوذ عليها الرأسمالي (زكي(ع)، مرجع سابق).

في سياق متصل، رأى "ماركس" أن الحد الأدنى اللازم للمعيشة يعد من طبيعة نفسية وإجتماعية لا جسمانية فحسب. وبرغم أن الأجر في منظوره، لم يختلف في مضمونه عن أجر الكفاف، إلا أنه يتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاج وسائل المعيشة الضرورية. بمعنى أن الأجر ليس فقط للبقاء واستمرار النوع، وإنما لضمان إستمرار العملية الإنتاجية (المحجوب، ١٩٨٦:ص٩٩).

وعليه، فقد قام (Peffer,1990)، بتسمية النظرية الأخلاقية والاجتماعية الماركسية "بالنظرية الماركسية للعدالة الاجتماعية"، مبرزا تناولها أقصى قدر من التساوي في الحريات الإيجابية والسلبية. وهو ما دعى "بيفر" إلى اقتراح نظرية حول المساواة الجذرية للعدالة الاجتماعية (التي تشمل نظرية ماركس الأخلاقية أيضا)، وترصد الهوة بين الطبقات والصراع الطبقي، واختلالات الرأسمالية. كما نبه "بيفر" إلى إمكانية إنشاء مجتمعات ما بعد الرأسمالية يكون هدفها تطوير نظرية أخلاقية واجتماعية ماركسية مناسبة.

كما لخص (McCarthy,2018)، رؤية "ماركس" في رفضه آراء العدالة وفق النهج الليبرالي، حيث طبق نظريته للعدالة الاجتماعية على مجموعة أوسع من القضايا، بما في ذلك الرقابة والإبداع العمالي، وجمعيات المنتجين، وحقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية، والإنصاف والمعاملة بالمثل في علاقات التبادل، والثروة. وذلك في ظل افتراض مفاده "الحكم الذاتي للشعب من قبل الشعب"، إلا أن (Cockshott, 2019:5)، انتقد النظرية الماركسية مبينا أن "ماركس" أشار إلى "نظرية القيمة" وليس إلى نظرية العمل.

وهنا يرى الباحث أن نقد "ماركس" لسياسات سوق العمل الكلاسيكية وتطور نظريته في العدالة، قد انبثق عن نقده للنظام الرأسمالي ككل وللمبادئ والأفكار التي قام عليها. ومن ثم، فسياسات سوق العمل الماركسية حول القيمة قد التقت بسياسات

العدالة الاجتماعية الخاصة بالتوزيع، حيث التطرق إلى أن سبل تكوين/إنتاج القيمة وتوزيعها لا ينفصلان ويكملان بعضها البعض. وأن سياسات سوق العمل ما هي إلا الوجه الآخر لسياسات العدالة الاجتماعية.

٣/١ سياسات سوق العمل والعدالة لدى المدرسة النيو كلاسيكية المعاصرة: كوزنتس نموذجا

حلل "كوزنتس" العلاقة بين النمو وعدم المساواة في عام ١٩٥٥، مستنتجا أن التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع الرأسمالي ما هو إلا ظاهرة مؤقتة ترتبط بتغيرات الإنتاجية وعوائد عناصر الإنتاج المتولدة بين القطاع الصناعي الجديد (في بداية مراحل النمو الصناعي) وبين القطاع الزراعي ذات الإنتاجية الحدية المنخفضة لعنصري الأرض والعمل. ولخص"كوزنتس" العوامل المسؤولة عن إنخفاض عدم المساواة في (إتساع نطاق التعليم، واختلافات الإنتاجية بين القطاعات، وتباين الأجور، وانخفاض العائد على رأس المال، والضغط السياسي لمزيد من التحويلات الاجتماعية كمعاشات المسنين وإعانات البطالة) (Kuznets, 1955).

ومن ثم، فإن عوائد عوامل الإنتاج تميل إلى الزيادة بمعدلات متسارعة في القطاع الصناعي على حساب قطاع الزراعة، لكنها بعد فترة من الزمن لا تلبث أن تعود إلى حالة التوازن، مما ينتج عنه عدالة في توزيع الدخل تحل محل التفاوت (ميلانوفيتش، ٢٠١١: ص٤ عثمان، ٢٠١٦: ص٦٧).

إلا أن هذا الطرح قد أصابته سهام النقد، نظرا لأن تنبؤات "كوزنتس" بانخفاض عدم المساواة في المجتمعات الغنية جدا لا يمكن رصدها مع الزيادة المستمرة في عدم المساواة في الدخل التي بدأت في أواخر السبعينيات في جميع الدول المتقدمة تقريبا. وقد بين (Milanovic,2016b:p12) (Milanovic,2016a:p5)، أن عدم المساواة في الدخل لم ينخفض كما تنبأ "كوزننتس". وجاء ذلك مدفوعا بعوامل هي: التقدم التكنولوجي، وإعادة توزيع العمالة بين القطاعات، والعولمة، والظروف السياسية. إضافة إلى تفريغ الطبقات الوسطى والضغط الكبير لخفض معدلات الضرائب على أصحاب رأس المال.

وعليه، فإن النظر إلى سياسات العدالة وفق "منحنى كوزنتس" ظلت قاصرة على المجتمعات الغنية ولا تمت لغيرها بصلة. وهو ما يجعل تحليل القضايا الخاصة بالعدالة وتوزيع الدخل غير خاضعة لهذا المنحنى في البلدان منخفضة الدخل والمتخلفة. وبما يشير أيضا إلى عدم صلاحية تطبيق هذا المنحنى لدى هذه المجموعة من البلدان. وذلك نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والهيكل الاقتصادي. ناهيك عن عدم تضمين هذا المنحنى أي إشارة إلى أم المشكلات في سوق العمل وهي البطالة التي تمثل مشكلة هيكلية مزمنة لا مناص منها حتى الآن في البلدان النامية.

٤/١ سياسات العمل والعدالة الاجتماعية في نظرية "رولز": حقوق عمالية في إطار عقد اجتماعي

أقام "جون رولز" "نظريته للعدالة الاجتماعية" عبر انتقاده الفجوة بين العمال ذوي الأجور الأعلى والأدنى[٢]، ودعا إلى حد أدنى وأعلى للأجور. كما طالب الأغنياء بدفع المزيد من الضرائب. كما نظر "رولز" إلى العدالة الاجتماعية من زاوية الإنصاف والمبادئ الأخلاقية الأساسية، مع الحاجة إلى عقد اجتماعي لضمان الحقوق الأساسية للناس.

وقد نظر "رولز" إلى العدالة الاجتماعية كمفهوم معياري يتمحور حوله مفاهيم المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة. وبشكل رئيسي هدفت نظرية "رولز" للعدالة الاجتماعية إلى توزيع اجتماعي عادل للسلع والحقوق والحريات والفرص والدخل والثروة واحترام الذات. كما اعتبرت العدالة الاجتماعية الهيكل الأساسي للمجتمع، والتي يتحدد على إثرها الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية (Rawls,1971,P14).

وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، طور"رولز" نظريته للعدالة الاجتماعية، معتبرا إياها نقيض لمذهب النفعية. ولذلك، فقد بين أن العمل على تحقيق

[٢] ولذلك، لا يمكن أن يكون المجتمع عادلا أو باحثا عن العدالة الاجتماعية إذا كان لديه فئات أو أنواع مختلفة من التمييز، مثل: النبلاء وبقية السكان، والبيض كمواطنين من الدرجة الأولى والسود كمجموعات من الدرجة الثانية، أو جماعات مسيطرة وتابعة (أو مضطهدة)، إلخ. ولكي يتم تخفيض هذا التمييز أو القضاء عليه؛ يجب توسيع الفرص للفقراء والعاملين، حيث تلتزم الحكومة بتقديم خدمات صحية وتعليمية مجانية (بما في ذلك الجامعات). إضافة إلى وجود نظام من قبل الحكومة؛ وللعمال الحق في التنظيم في نقابات. ناهيك عن تخصيص الموارد بشكل أكثر مساواة؛ وعلى الأغنياء أن يدفعوا ضرائب أعلى. وخلاصة هذا، أنه يجب إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث يكون هناك المزيد من الفرص والمساواة بين السكان، وبالتالي المزيد من العدالة الاجتماعية (Ornstein,2017:5).

العدالة الاجتماعية يبدأ من تصنيف العدالة الاجتماعية إلى قسمين، هما: العدالة الإجرائية والعدالة التوزيعية (Rawls,1985, P7). ففي الوقت الذي تهتم فيه العدالة الاجرائية بالجوانب القانونية وتعيين الأطر التشريعية للعدالة الاجتماعية، ينصب اهتمام العدالة التوزيعية على تعويض الأفراد عن مصائبهم وتغيير توزيع المكاسب والأعباء في المجتمع، وهو أمر يعامله على أنه مسؤولية اجتماعية جماعية. أي أنه نظر إلى العدالة الاجتماعية من زاوية الإنصاف، حيث وجود نظام عادل للتعاون بين الأشخاص الأحرار والمتساويين، والذي لابد وأن يستند على مؤسسات فاعلة تتسم بالكفاءة (Arneson,2007, P23).

وبناء على ما تقدم، يرى الباحث أن نظرية "رولز" قد عبرت عن سياق متطور للنظر للعدالة الاجتماعية عبر تضمين إطار تشريعي يستند إلى عقد اجتماعي يأخذ في الاعتبار طرفي العدالة الاجتماعية (الحقوق والواجبات). إلى جانب وجود إطار مؤسسي فعال يعمل على تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع. إلا أنه في ظل وجود تطور كبير في المجتمعات وإتساع قيم الانتاج العالمية، بدا واضحا أن تطور التشريعات والمؤسسات – بحسب رأي الباحث– لا يزال لم يتطور في السواد الأعظم من الاقتصاد العالمي بنفس درجة تطور الطلب على العمل أو المطالبة بالعدالة الاجتماعية. ولذلك، فإن الحاجة إلى وجود نهج أكثر شمولية واستدامة واعتناء بقيمة

رأس المال البشري وتنميته كوجهة من أوجه الترابط بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية، يمكن تناوله في البند التالي.

١/٥ سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية وفق نظرية رأس المال البشري: نهج التقاطع

ظهرت نظرية رأس المال البشري في ستينيات القرن الماضي، بقيادة (Schultz, 1961; Becker,1993; Mincer,1974)، وأكدت على أن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية. كما أن التعليم يعد خيارا استثماريا يؤدي إلى زيادة المكاسب مدى الحياة، خاصة لأولئك الذين لديهم سنوات تعليم أكثر؛ ويساعد على الحصول وظائف ذات أجور أعلى (Maringe,2015).

وعليه، فقد انتقل التحليل الاقتصادي من فكرة الصراع بين النظريات الاقتصادية المختلفة حول تحديد قيمة العمل كسلعة، وأن سياسات العمالة مشتقة من سياسات النمو وليست هدفا أساسيا ينبغي السعي إلى تحقيقه مباشرة وبحد ذاته– التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي– إلى النظر إلى العمل كرأسمال لا بد من الاستثمار في قدراته وتطوير مهاراته (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٠: ٤٥).

وهنا برزت فكرة "شولتز"، التي تمثلت في أن امتلاك رأس المال البشري إلى جانب أشكال أخرى من رأس المال، يساعد في تعزيز القدرات الاقتصادية– وهي فكرة تعميق الاستثمار في رأس المال البشري جنبا إلى جنب مع طرح "روبرت سولو"

الخاص بتعميق رأس المال-. ولذلك، فقد أظهرت العديد من النماذج الاقتصادية ضرورة تعزيز مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات التي يمتلكها عنصر العمل، والتي تأتي عن طريق التعليم والتدريب والبيئة التنظيمية. وكلما تزايدت قدرات رأس المال البشري كلما زادت إنتاجية العمل، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وبالفعل، ففي ظل تطور هذه الأفكار والنماذج أصبح رأس المال البشري العامل الحاسم في تحديد النمو طويل الأجل في نظرية النمو الداخلي، والتي تضمنت: تراكم رأس المال البشري (لوكاس) وتراكم المعرفة (رومر) وتراكم رأس المال التكنولوجي (رومر)، ورأس المال العام (بارو) (Nezhnikova,2020:P19). ومن ثم، فقد تمكنت نماذج رأس المال البشري من إبراز خاصية تزايد الغلة التي ينفرد بها، حيث يظهر عائد رأس المال البشري في العلاقة بين التعليم ومستوى الأجر. فكلما تم صقل المهارات وزادت ساعات التدريب، تزايدت القدرة على التوظيف وزادت إنتاجية العمل وتضاعف أجره (Hung and Ramsden, 2021,P4).

وحتى الثمانينيات من القرن العشرين، فقد تأثرت العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية بشكل كبير بالتفاعلات السياسية والتغيرات الأيديولوجية التي مر بها المجتمع الدولي. وهو ما انعكس بشكل كبير على رؤية الدول وتبنيها لسياسات وبرامج تنموية تهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية بهدف تقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء، والعمل على تحقيق المساواة في الفرص وتوزيع الدخل (عبد الحميد، ٢٠١٧، ص٢١).

وبالفعل، تمت صياغة العدالة الاجتماعية وفق نُهج وثيقة الصلة، تتقاطع فيها العلاقة بين سياسات العمل والملكية كعلاقة اجتماعية شاملة أهم مكوناتها هي توزيع الدخل والثروة معا. وهذه العلاقة بالأساس، تكمن في ثناياها صراعات كامنة بعضها خامل وبعضها الآخر نشط على مدار التاريخ الإنساني، ومتمحورة حول توزيع الناتج بين القوى الاجتماعية المختلفة (عبد الهادي، ٢٠١٩: ٩١).

ولذلك، فقد تم وضع روابط أمامية تتعلق بجودة أو كفاءة سياسات التعليم – كمحور تقاطع أول بين سياسات العمل والعدالة الاجتماعية– من خلال قدرتها على توليد معارف ومهارات تؤهل أصحابها للدخول إلى سوق العمل والمنافسة بداخله. ليس ذلك فحسب، بل امتد الأمر إلى تعيين آلية التدريب المستمر أثناء العمل، كعنصر فعال في تنمية المهارات واستدامتها. وذلك لأن المهارات العالية تقترن بوظائف ذات أجور أعلى (Cain,1975,P22).

كما يوجد ارتباط من نوع ثان بين سياسات التعليم والعدالة الاجتماعية، بإعتبارها وسيلة تساعد في تحقيق التمكين الاقتصادي وتنمية القدرة على الوصول للفرص والمشاركة في سوق العمل. ولذلك، فإن الترابط بين التعليم والصحة تم إدراجه في نماذج رأس المال البشري كأعمدة أساسية لتنمية هذا الرأسمال (Maguire,2019,P4).

وعليه، يرى الباحث أن العلاقة بين سياسات رأس المال البشري وسياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية تتسم بالعمق والتقاطع معا. وفي ظل نماذج رأس المال البشري، تزايدت أهمية سياسات العمل خاصة في شكل زيادة فرص العمل وزيادة الأجور والاستقرار الوظيفي وتحسين ظروف العمل. ومع ذلك، يؤثر الهيكل السياسي للبلد بشكل أساسي على كل جانب من جوانب المجتمع، بما في ذلك سياسات التعليم والصحة، وكل منها يعمل في ظل التأثيرات التفاعلية والمترابطة في اتجاهات متعددة. مما يشير إلى حتمية الترابط بين سياسات التعليم والصحة، كقطاعات ذات أولوية تساعد في تحقيق الترابط بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية.

ثانيا: العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في الدراسات التطبيقية

قامت العديد من الدراسات التطبيقية بتناول سياسات سوق العمل وآثارها على عدم المساواة والفقر والأبعاد المختلفة للعدالة الاجتماعية، وتنقسم بشكل رئيسي إلى نوعين من الدراسات: أحدهما يتعلق بالبعد الاقتصادي من هذه العلاقة، والآخر ينصرف إلى البعد الاجتماعي. وهو ما يتم تناوله، كما يلي:

١/٢ سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية: البعد الاقتصادي

تبدأ معالجة حالات عدم المساواة من خلال سياسات سوق العمل، وهو ما أكدته دراسة (Berg,2015c, P16)، التي خلصت إلى أن الحد من عدم المساواة يتطلب إجراءات سياسية متضافرة لتحقيق الترابط بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية. ونظرا لأن البطالة هي أخطر مشكلات سوق العمل وأكثرها وقعا ويمكن

وصفها بأنها خطرا متعدي الأبعاد، فلم يعد التعامل مع آثارها يصلح بشكل أحادي، بل يحتاج إلى سياسات نشطة لسوق العمل تعزز الحصول على فرص العمل وتعمل على تحقيق المساواة في توزيع الدخل (Rueda,2015,P4).

واستنادا إلى أنه لا يمكن التمييز بين سياسات سوق العمل والسياسات الاجتماعية بشكل واضح حيث إنها مترابطة للغاية، فإنه يمكن تصنيف الإجراءات المختلفة تحت كل منها. وهو ما أكدته دراسة (OECD, Arnal and Förster,2010)، في مجموعة بلدان البريكس(البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، مبينة أن سياسات سوق العمل والسياسات الاجتماعية تلعبا دورا مهما، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على دخل الأسرة. فضلا عن قدرتها على إدماج العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

وتعتبر هذه السياسات فعالة في الحد من انخفاض معدلات التوظف خلال فترات الانكماش. كما يمكن لأنظمة المفاوضة الجماعية أن تعزز مرونة سوق العمل من خلال تغيرات الأجور ووقت العمل (OECD,2017). وهو ما خلصت إليه دراسة (Etang and Simon,2019)، لتؤكد على أهمية تعزيز دور سوق العمل في الحد من الفقر في السودان، وذلك من خلال آليات هي: تحفيز نمو القطاع الخاص ومواجهة التمييز بين الجنسين في سوق العمل والاستثمار في الزراعة وإعادة سياسات حوافز الأسعار وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد.

كذلك، فقد ساهمت سياسات رفع/تعزيز الدخول في تراجع عدم المساواة في أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث زاد الحد الأدنى الحقيقي للأجور، ولعبت مؤسسات سوق العمل دورا في الحد من عدم المساواة (Keifman etal,2014).

وقد بينت دراسة (Cappellari,2021:3)، وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل وانتقاله بين الأجيال. كما أظهرت دراسة (Rizky,Suryadarma and Suryahadi, 2019)، عبر استخدام مسح الأسر الإندونيسي أن الطفل الذي عاش في أسرة فقيرة عندما يتراوح عمره بين ٨ و ١٧عاما، يعاني من فقدان مكاسب بنسبة ٨٧٪ مقارنة بالطفل الذي لم يكبر في أسرة فقيرة. وهو ما يعني أن أي تراجع في الدخول يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة، ويُدخل الاقتصادات في حلقة مفرغة من نقص الدخل وتآكل القدرات، والتي لا تقتصر فقط على الجيل الحالي بل تمتد لأجيال قادمة (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ص٦).

وتعد الأجور هي صاحبة النصيب الأكبر من الدخل في سوق العمل، وأحد المحددات الرئيسية في سياسات العمل، حيث بينت دراسة (Parisi, Maria Laura, 2017)، أن هناك تأثير إيجابي لسياسات سوق العمل على حصة العمالة من الدخل (الأجور). كما تلعب محددات مثل (التنظيم، وحماية العمالة، ومؤسسات الحد الأدنى للأجور) دورا في تعزيز الصلة بين هذه السياسات وحصة العمل من الدخل، خاصة

بعد عام ٢٠٠٧. ولا يزال العمل بأجر هو الطريقة الأكثر فاعلية في القضاء على الفقر، حيث توجد علاقة قوية بين الأجور ومعدل الفقر (Lang,2012).

وفي تونس، أظهرت دراسة (Anis and Mekki,2021)، وجود فجوة في الأجور تصل لأكثر من ٢٢%. وتُعد ثروة الأسرة هي المتغير الأكثر مساهمة في تفسير عدم المساواة. فضلا عن ذلك، يعاني سوق العمل التونسي من تفاوتات في الأجور تنتقل بين الأجيال. ولا يزال الوصول إلى العمل اللائق يمثل تحديا، حيث يعاني ما نسبته ٦٦% من العاملين في الاقتصادات النامية و٢٢% في الاقتصادات الناشئة من عدم القدرة على الوصول إليه (Samuel-Olonjuwon,2019).

وتنقسم هذه السياسات إلى سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة. وتشمل السياسات النشطة تقديم دعم الأجور والتوظيف، والتدريب وإعادة تدريب العاملين، وبرامج التوظيف المباشر واستحداث المشاريع وتقديم خدمات البحث عن عمل (صندوق النقد العربي، مرجع سابق: ١٩٢ :Yeyati, Montané and Sartorio, 2019, P23). وقد مثلت التجربة الآسيوية في دول (أندونيسيا، كوريا، ماليزيا،الفلبين، تايلاند) النموذج الأكثر نجاحا في تطبيق هذه السياسات في أسواق العمل لديها. كما أنها شكلت ركنا أساسيا من أركان سياسات العمل، وهي صاحبة الحصة الأعلى في حجم التمويل والمخصصات من جانب الحكومات الساعية إلى تعزيز فاعلية سياسات سوق العمل (أبو شمالة،٢٠٢١، ص١٤:OECD,2018, P21).

بدورها، أكدت دراسة (Bertranou and Maurizio,2011)، على دور سوق العمل ونظام الحماية الاجتماعية الفعال في استئصال الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل في أمريكا اللاتينية. كما حققت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تقدما اقتصاديا واجتماعيا في سوق العمل خلال العقد الماضي. فمع تنفيذ عدد متزايد من سياسات سوق العمل النشطة، انخفضت البطالة في العديد من البلدان، وارتفعت نسب المشاركة في القوى العاملة، وتراجع معدل الفقر وعدم المساواة (ILO,2016c,p13). ويصل حجم الإنفاق على سياسات سوق العمل النشطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على برامج سياسات سوق العمل النشطة إلى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١، وفق قاعدة بيانات Eurosta .

وفي ذات السياق، فقد زاد الاهتمام بسياسات العمل والتعليم التقني والمهني (Cepal, 2017)، حيث أنفق البنك الدولي مليار دولار أمريكي سنويا على برامج التدريب على المهارات بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢ (Blattman and Ralston, 2015, P9). وهي بذلك، تشكل أحد متطلبات التكيف مع إفرازات الثورة الصناعية الرابعة (UNICEF, 2019). كما خلصت دراستا Escudero et al,2018: (Novella and Valencia, 2019)، إلى أن سياسات سوق العمل النشطة تعتبر حلا فعالا لتحسين الوصول إلى وظائف لائقة، والحد من العمل غير الرسمي.

ومما تجدر الإشارة إليه، فقد تزايد استخدام سياسات سوق العمل النشطة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ (Mohammed,2015؛ Kumar and Busvine, 2014). وكذلك تزايد دورها في ظل التقدم الهائل في الأتمتة وتطور صناعة الروبوتات (Mwiti,2016, P3).

وفي ظل تداعيات أزمة كورونا، أُسند إلى سياسات سوق العمل النشطة دورا في تحقيق التعافي الاقتصادي. وقد أصبح ربط الناس بالوظائف عبر زيادة تمويل خدمات التوظيف العامة، وبرامج التدريب، وإعانات التوظيف... وغيرها، عاملا مساعدا على ضمان خروج عادل وفعال من الأزمة (OECD,2021,P7). وفي إسبانيا، أظهرت دراسة (Dolado et al,2021)، أن سوق العمل الإسباني سيتعرض لصدمة حادة نتيجة فيروس كورونا والتغيرات التكنولوجية. وقد أشار (بلودورن،٢٠٢١)، إلى أن وجود سياسات سوق عمل تدعم الحفاظ على الوظائف وإعادة توزيع العمالة بين القطاعات، سوف يقلل من أثر صدمة كورونا على التوظيف، وستتمكن العمالة والشركات من التكيف والتعافي بشكل أسرع.

وقد بينت دراسة (El-Ganainy,2021)، أن سوق العمل الشامل هو المفتاح لضمان النمو الشامل والمستدام، واقترحت أربعة لتعزيز فاعلية هذا السوق، وهي: الوصول والإنصاف والحماية والتعبير عن الرأي. كما بينت أن آليات سوق العمل الشامل، تشمل: إعادة التوازن؛ تقاسم المخاطر والأعباء؛ ومحاربة التمييز. وحديثا،

حللت دراسة (Zhang etal,2022)، التأثير غير المتكافئ للوباء على سوق العمل وعدم المساواة في الدخل في الصين، وأكدت على وجود هذا الأثر غير المتكافئ، خاصة على فئات مكتسبي الأجور، والعمالة الريفية. وتوقعت أن الوباء سيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل في الصين ويهدد سبل عيش الأسر الفقيرة.

ولقد خلصت دراستا (Hofer,Zhivkovikj and Smyth,2020:Saint-Paul,2022)، إلى أنه كلما كانت المعلومات متوافرة وواضحة، كلما ساعد ذلك على صياغة سياسات فعالة لسوق العمل الشاملة التى تساعد في تعزيز التشغيل، وخفض معدلات البطالة، ورفع مستويات الأجور الحقيقية، وتراكم رأس المال البشري.

وفي المقابل، خلص (Stiglitz,2002)، إلى أن سياسات سوق العمل تعتبر جزءا من السياسات الاقتصادية، غير أنها تخضع لسيطرة أصحاب المصالح. وفي مقدمتهم، صانعي سياسات سوق العمل الذين يحددون القدرات التفاوضية الجماعية، ويصيغون عقود العمل، ويضعون سياسات الحماية الاجتماعية. ولذلك فالاقتصاد السياسي لسياسات سوق العمل النشطة ينطلق من الإجراءات السياسية التي تصاغ في ظل نماذج اقتصادية معينة، وتعطي الأولوية لأهداف المرونة والتنافسية كطريقة لتأمين العمل اللائق والنمو المستدام معا (Favero,2022,P3). وهذا بدوره يؤكد على أن الإجراءات السياسية لا بد وألا تأتي على حساب انخفاض التوظف أو أجور العمالة (Howell and Kalleberg,2022,P11).

وعليه، يرى الباحث أنه لا يوجد قانون حديدي يحكم العلاقة بين سوق العمل والعدالة الاجتماعية، وأن القضية الأساسية هي قضية السياسات التي تحدد دور سوق العمل، وتحدد كيف يكون فعالا وعادلا؟ وكيف يتم تقاسم القيمة في هذا السوق بين العمال وأصحاب الأعمال؟ وكذلك تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الحاكمة لعملية الوصول والمشاركة والتوزيع في هذا السوق.

٢/٢ سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية: البعد الاجتماعي

تبدأ العلاقة التطبيقية بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في بعدها الاجتماعي من نقطة أساسية تتعلق بالهوية الاجتماعية للفرد. فكلما كانت السياسات مصممة على نحو يعزز هذه الهوية، كلما كانت القدرة على تحقيق مستويات متقدمة من العدالة الاجتماعية أكبر. ومن ثم، فإن سياسات سوق العمل التي تقوم على تحديد الهوية الاجتماعية للفرد تبدأ من البحث عن إعادة العاطلين إلى العمل كوسية أكثر فائدة من مجرد تعويضهم نقديا (إعانات البطالة) عن خسارة العمل (Schöb,2021:P7).

وإلى جانب ما تهدف إليه سياسات سوق العمل من(زيادة التوظف، والحد من البطالة، وتحقيق التحول الهيكلي)، تبرز هذه السياسات أيضا باعتبارها جزءا من العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تعزيز حماية الناس والحد من الفقر وتقليل أوجه

عدم المساواة ((Van and Van,2015:P5). وتقع هذه المسؤوليات على عاتق الحكومات وأصحاب الأعمال والشركاء الاجتماعيين(Miguel,2018:p4).

ولذلك، يتحقق الترابط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لسوق العمل على صعيد توفير فرص العمل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (Ehrenberg and Smith, 2012:34). وذلك إنطلاقا من أن السياسة الاجتماعية أصبحت ذات مكون مركزي في سياسات سوق العمل ووثيقة الصلة بسياسات العدالة الاجتماعية. ومن ثم فقد تم فض الاشتباك بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل (Teague,1994).

وقد حللت دراسة (Ernst et al,2022)، دور برامج الإنفاق والتحويلات المالية المحددة في تشكيل ديناميكيات/ تغيرات سوق العمل. وأفضت نتائجها إلى أهمية سياسات سوق العمل النشطة في دعم تعافي سوق العمل على المستوى الكلي. وذهبت دراسة (Amaglobeli and Thevnot, 2022)، إلى أن برامج إعادة التوزيع مثل (التحويلات الاجتماعية، والتأمين ضد البطالة، والمعاشات التقاعدية)، تساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة.

وفي عام ٢٠٢١، أي بعد قرابة عقد ونصف من التقرير الصادر عام ٢٠٠٦، لا يزال البنك الدولي يستكشف آليات للتخفيف من وطأة الفقر، مبينا دور البيانات في إحداث تحول في التنمية وتخفيف وطأة الفقر من خلال تقرير (World Bank,2021). أي أن الفقر لا يزال القضية الأولى في سياسات العدالة الاجتماعية

والتنمية، مما يدل على أنها قضية قيد البحث والدراسة من جوانب متعددة. كما لا تزال مسببات هذا الفقر وعلاقته بسياسات التعليم والدخل وسوق العمل، تناقش من قبل المؤسسات الدولية والأكاديميين صانعي السياسات.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٢١، كان يعيش ما يقدر بنحو ٦٤٨ مليون شخص، بنسبة ٩٪ من سكان العالم في فقر مدقع – أي يعيشون على أقل من ٢.١٥ دولار في اليوم. كما أن أكثر من خُمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر الأعلى ٣.٢٠ دولارا (أي ١.٨٣ مليار شخص)، وأكثر من الخمسين (٣.٣ مليار شخص) يعيشون على أقل من ٥.٥٠ دولارات في اليوم، وذلك وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank,2022).

ومما يؤكد ذلك، أن الاستراتيجيات العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لا تزال يتصدرها هدف الحد من الفقر والقضاء على الجوع، وهو أمر متفق عليه سواء في الأهداف الإنمائية للألفية وفي أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠. غير أن إشباع وتلبية الاحتياجات الأساسية لم يتم بشكل كاف بعد وأن النمو المتحقق لم يكن كافيا للقضاء على الفقر(Bourguignon,2016).

وقد بين تقرير (World Bank,2022,p246)، أن التقدم العالمي في الحد من الفقر المدقع قد شهد انتكاسة عقب (COVID-19). كما أدت الأزمة الروسية الأوكرنية إلى إرتفاع أسعار الغذاء والطاقة، مما تزايد معه أعداد الفقراء. كما توقع

(Mahler et al,2022)، أن هذه الأزمات مجتمعة ستؤدي إلى ٧٥ مليون إلى ٩٥ مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٢٢، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. وإذا تم تحقق السيناريو الأكثر تشاؤما، فقد يكون عام ٢٠٢٢ هو ثاني أسوأ عام من حيث التقدم المحرز في الحد من الفقر المدقع في هذا القرن – بعد عام ٢٠٢٠، عندما كانت هناك زيادة فعلية في الفقر العالمي.

وعلى الرغم من وجود بيانات متنوعة حول مؤشرات سوق العمل والفقر لا يزال من الصعب تتبع بيانات العدالة الاجتماعية (Cerra et al,2021,p13). ولهذا فقد تم النظر إلى الحماية الاجتماعية كمكون أساسي من مكونات سياسات سوق العمل، وطبقت العديد من البلدان أدوات الحماية الاجتماعية، مثل: برامج شبكات الأمان الاجتماعي، التي ساعدت في (دعم الأسر المتعثرة، وزيادة الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتحسين الإنتاجية، وحماية كبار السن، ودعم الباحثين عن عمل) (World Bank,2012:European Commission,2020,p15). ولذلك، فقد أصبح الحق في الحماية الاجتماعية مكفولا في الدساتير والتشريعات والسياسات (United Nations,2015,P4).

على النقيض، أثبت دراسة (Mina,2021a) أن مرونة سوق العمل ترتبط سلبيا بمعدل البطالة والإنفاق على الحماية الاجتماعية. كما خلصت دراسة (Mina,2021b)، إلى أن العلاقة بين مرونة سوق العمل والحماية الاجتماعية

تتوقف على معدل البطالة وإعانات البطالة. وذهبت دراسة (Webb,McQuaid and Rand, 2020)، إلى أن الحكومات بحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم للعمالة غير الرسمية وفق نهج الأمن الوظيفي والحماية.

ومن زاوية التعليم، خلصت دراسة (Card and Krueger,2000) إلى أن الأشخاص الذين يحصلون على سنوات تعليم أكثر يكسبون دخلا أعلى، وذلك باستخدام المنهج التجريبي. وهنا تأتي نقطة الاتصال بين سياسات سوق العمل والتعليم، حيث أن الأول هو المرآة التي تعكس قيمة مخرجات الثاني، والثاني هو الوسيلة التي يعبر الأفراد من خلالها نحو الأول. وتظل نقطة الترابط في هذه العلاقة بمثابة حلقة دائرة من التعليم نحو سوق العمل والعكس. فنقطة البدء هنا لا يمكن القطع بها لكون سوق العمل، النطاق الذي تكتسب فيه الدخول. وفي ذات الوقت، فإن التعليم هو السياق، الذي تنشأ وتتكون فيه المهارات والمعارف.

وقد حللت دراسة (Avis,2018)، العلاقة بين التعليم والتدريب المهني وسوق العمل والعدالة الاجتماعية. وانتهت إلى أن الترابط بين سوق العمل والعدالة الاجتماعية يتم في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وفي كولومبيا، شكل تعزيز القدرة على الوصول للتعليم وربطه ببرامج التدريب عاملا مساعدا في تحسين قدرات العمالة وزيادة الإنتاجية (Joumard and Londoño Vélez,2013). كما خلصت دراسة (Carcillo, Huillery and Horty,2017)، إلى أن سياسات التعليم لها الأولوية في الحد من الفقر،

خاصة في ظل محددات أهمها: دخل الوالدين، التحصيل الدراسي، مكان النشوء. وبينت دراسة (Ketschau,2015)، أن سياسات العدالة الاجتماعية تعمل كحلقة وصل بين مخرجات التعليم وأهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن السياسة الاجتماعية التي تصمم في ظل عدم وجود كفاءة مؤسسية لا تؤتي ثمارها في تقليل الفقر والحد من عدم المساواة (Korpi & Palme,1998). فبحسب دراسة (Novikova, Ostafiichuk & Khandii,2019)، في أوكرانيا، تبين أن مظاهر الظلم الاجتماعي المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين في فرص العمل والأجور والدخل، وضعف الحماية الاجتماعية، سببا في عدم المساواة في الاقتصاد الأوكراني.

وعليه، يتطلب تحقيق الترابط بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية السير في مسارات متعددة ومتكاملة ومتتابعة، وفقا لرؤية كلية واضحة صوب المستهدف تحقيقه من مؤشرات اجتماعية واقتصادية عبر فترة زمنية محددة. ومن ثم، فإن محاولة إعادة صياغة سياسات العدالة الاجتماعية لابد أن تبدأ من مسائل أساسية، هي: مساءلة صانعي القرار، والتوزيع العادل للمخاطر، والمشاركة الواسعة في القرارات العامة (Hirsch,2021).

وقد ذهب (رومان، ٢٠١٩)، إلى أنه توجد عدة مداخل ومقاربات متكاملة لتحقيق الترابط بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية، يتمثل **أولها** في الارتقاء بالخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية (المياه الصالحة للشرب – الصرف

الصحي الآمن، وغيرها) من حيث الإتاحة والجودة. **والثاني** يتعلق بالحماية الاجتماعية بالمفهوم الواسع، لتشمل حماية كافة فئات المجتمع من خلال نظم التأمينات الاجتماعية واسعة التغطية سواء التي تعتمد أو لا تعتمد على اشتراكات أعضائها، وكذلك نظم التأمين الصحي الشامل والتي تغطي كل المواطنين. ويركز **الثالث**، على مدى توافر فرص العمل اللائقة حيث تبرز المواءمة بين متطلبات التشغيل ومخرجات النظام التعليمي. ويختص **الرابع**، بتوزيع الدخل والثروة عبر نظم الأجور والضرائب.

ومنذ عام ٢٠١٥، تم اعتبار سوق العمل المفتاح الرئيس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث ضمت ٥ أهداف تتعلق بسوق العمل من الأهداف الـ١٧ للتنمية المستدامة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي من الأول إلى الخامس بجانب الهدف الثامن والعاشر. كما أوضحت نتائج دراستا (Ardeljan, 2020:P35 Ozderbiyeva, and Shershneva, 2020)، أن سياسات سوق العمل الفعالة قد أصبحت شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعليه، فإن العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية تعد إحدى أهم العلاقات التي يتحدد على إثرها مختلف صور التوافق أو التناقض في المجال الاجتماعي والاقتصادي في أثناء السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وتتصل التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية على نطاق واسع عبر صورة متصلة الأبعاد ومتشابكة الأهداف والغايات، وهناك اهتمام متزايد بشأن درجة

توافقهما. ولذلك، فقد تم التأكيد على أهمية الترابط بين العدالة الاجتماعية والأمن والاستقرار كأهداف رئيسة للتنمية المستدامة.

الخاتمة والنتائج

تناول هذا البحث العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في النظرية والأدبيات التطبيقية. وقد اتضح أن العلاقة الترابطية بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية، تستند إلى عدد من النظريات تأتي في مقدمتها النظرية الكلاسيكية، وما تضمنته من أفكار وآراء حول سوق العمل والعدالة الاجتماعية. وقد تبين عدد من النتائج، هي:

١- بينما كانت سياسات سوق العمل ترتكز على مبادئ، مثل(الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية، وآلية التوازن التلقائي، وعدم وجود بطالة إجبارية وأجر الكفاف)، ظلت النظرة للعدالة حبيسة النزعة الأخلاقية، فيما عدا أفكار "هيوم وريكاردو"، حول التوزيع ونظرية القيمة.

٢- في ظل تطور الاقتصاد العالمي وتنامي حدة عدم المساواة، ظهرت العديد من الاتجاهات الفكرية، ومنها الفكر الاشتراكي الذي انتقد النظرية الكلاسيكية والأسس التي قامت عليه. وجاءت نظرية "ماركس" حول العدالة الاجتماعية متفرعة من أفكاره حول القيمة والتوزيع، والتي أبرزها "بيفر".

٣- في أعقاب الحرب العالمية الثانية – خاصة الربع الأخير من القرن العشرين، لم يعد النظر إلى سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية بمعزل عن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل والتاريخي أيضا. واحتلت سياسات سوق العمل وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي، وظهرت العديد من النظريات التي تؤكد على أهمية الترابط بينها سواء في النظرية النيوكلاسيكية أو في نماذج رأس المال البشري ونظريات النمو الداخلي/ النابع من الداخل.

٤- مع تطور الدراسات التطبيقية واهتمامها بعلاقة سياسات سوق العمل بالعدالة الاجتماعية، تنامت الحاجة إلى تحليل هذه السياسات وعلاقتها ببعضها البعض، وتصدت لها العديد من الدراسات لتبيان ملامح هذه العلاقة وأهم مؤشراتها والوقوف على اتجاهاتها. وقد أكد العديد منها على وجود علاقة ترابطية مباشرة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية، حيث لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وكذلك لا يمكن صياغتها بعيدا عن سياقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضا. وعبر بعديها الاقتصادي والاجتماعي، تم تأكيد الصلة الوثيقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية، كسياسات محورية في استراتيجيات التنمية تؤكدها النظريات وتكشف عنها الأدبيات التطبيقية.

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة. (٢٠١٥). مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعد عشرين عاما على انعقاده الأول. فبراير ١٥. https://news.un.org/ar/audio/2015/02/323262.
- الأمم المتحدة.(٢٠١٦). أهداف التنمية المستدامة العالمية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html.
- الأمم المتحدة.(٢٠٢٠)، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٢٠، مؤتمر الأمم المتحدة للنجارة والتنمية الأونكتاد، سبتمر.
- أبو شمالة، نواف، (٢٠٢٠)، مهارات تحليل مؤشرات سوق العمل، برنامج تدريبي تفاعلي إلكتروني عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، ٢-٤ نوفمبر.
- _____،(٢٠٢١)، فعالية ودور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد ١٩، سلسلة دراسات تنموية، العدد٧٢، المعهد العربي للتخطيط
- العيسوي، إ. ح. (١٩٨١). التوزيع والنمو والتنمية: بعض المسائل النظرية والشواهد العملية مع إشارة خاصة لمصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- العيسوي، إ .(٢٠١٣). الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد١، المعهد العربي للتخطيط.
- العيسوي، إ. (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى. الدوحة. إبريل.
- المحجوب، ر.(١٩٦٨). الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني: القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية، القاهرة.
- بشارة، ع.(٢٠١٣). مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبيَن، العدد الخامس، ربيع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس.
- بلودورن، ج. (٢٠٢١). تسوية الاختلافات: سياسات العمل من أجل تعافٍ أكثر عدالة. صندوق النقد الدولي. مارس. https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/03/31/blog-working-out-the-differences-labor-policies-for-a-fairer-recovery.

- بيرالتا-ألفا، أ وأغوستين ر .(٢٠١٨). التكنولوجيا ومستقبل العمل، مدونات الصندوق، صندوق النقد الدولي، مايو ، متاح على الرابط التالي https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/05
- جونستون، د. (٢٠١٢). مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة؛ العدد ٣٦٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- رومان. ه، ع. (٢٠١٩). من الحماية إلى العدالة الاجتماعية: دروس مستفادة من تجربة أوروجواي. مركز حلول للسياسات البديلة. الجامعة الأمريكية بالقاهرة. https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/75/from-social-protection-to-social-justice-lessons-learned-from-uruguay.
- زكي. ر.(١٩٩٨). الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. سلسلة عالم المعرفة. العدد ٢٢٦. الكويت. أكتوبر
- زكي. م. ع. (٢٠٢٠). نقد الاقتصاد السياسي. مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع. القاهرة.
- سليمان، ن. (٢٠٠٧). تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- عبد الحميد، إ. (٢٠١٧). تطور مفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية الدولية: رؤية نظرية. مجلة الديمقراطية. العدد١٧. العدد٦٨. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.
- عبد الهادي، م .(٢٠١٩). العمل والملكية فى التوازن التاريخى للديمقراطية الاجتماعية، مجلة الديمقراطية، العدد٧٦، مؤسسة الأهرام. أكتوبر.
- عثمان. م ع. (٢٠١٦)."التنمية العادلة: النموالإقتصادي- توزيع الدخل- مشكلة الفقر". روابط للنشر وتقنية المعلومات، مصر الجديدة، القاهرة.
- صندوق النقد العربي. (٢٠٠٤). التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣، أبو ظبي.
- مكتب العمل الدولي. (٢٠١٠). سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة. التقرير السادس. مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩. إبريل.
- منظمة العمل الدولية. (٢٠١٧). تحقيق العدالة الاجتماعية من خال مبادرة ديموغرافية: تلبية الاحتياجات الفريدة للشباب والنساء واللاجئين، الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل، مكتب العمل الدولي، أبريل.
- مكتب العمل الدولي، (٢٠١١)، حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، التقرير الأول.

- Anis, S.,and Mekki, H.(2021). Level of Fairness and Justice in Labor Market: Evidence from Tunisia Post-Revolution. J Knowl Econ 12, 1187–1214. https://doi.org/10.1007/s13132-020-00664-y.
- Arneson, R.(2007). Rawls, Responsibility, and Distributive Justice. https://philpapers.org/rec/ARNRRA.
- Asimakopulos, A.(1988). Theories of Income Distribution, Springer Netherlands, Electronic ISBN: 978-94-009-2661-5. https://www.springerprofessional.de/en/theories-of-income-distribution/14778152.
- Avis, J.(2018). The Labour Market and Social Justice. International Journal for Research in Vocational Education and Training, 5(3), 178-190. https://doi.org/10.13152/IJRVET.5.3.2.
- Bales, S.(2018).Social Justice and Library Work A Guide to Theory and Practice, ScienceDirect, 978-0-08-101755-5. https://doi.org/10.1016/C2016-0-00181-X.
- Bauzon, S.(2021). Classical Natural Law : a Methodology for Justice. PRAVO UKRAÏNI, 1, 66-74.
- Becker, G. (1962). Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis. Journal of Political Economy 70: 9–49.
- Bell, L. A. (2007). Theoretical foundation for social justice education. In M. Adams, L. A. Bell, & P. Griffin (Eds.), Teaching for diversity and social justice (2nd ed.). New York: Routledge.
- Berg, J.(2015). Labour market institutions: the building blocks of just societies, ILO. ISBN, 978-92-2-128657-8.
- Berg, J.(2015a). "Labour market institutions: the building blocks of just societies," Chapters, in: Janine Berg (ed.), Labour Markets, Institutions and Inequality, chapter 1, pages 1-36, Edward Elgar Publishing.
- Berg. J.(2015c). Labour Markets, Institutions and Inequality: Building just societies in the 21st century. International Labour Organization

(ILO). 978-92-2-128657-8[ISBN]. https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_346629/lang--en/index.htm.

- Betcherman, G.(2015). "Labor market regulations: What do we know about their impacts in developing countries?" World Bank Research Observer 30:1: 124–153.
- Betcherman, G.(2019). Designing labor market regulations in developing countries. IZA World of Labor: 57 doi: 10.15185/izawol.57.v2.
- Blattman, C. and L. Ralston.(2015). "Generating Employment in Poor and Fragile States: A Review of the Evidence from Labor Market and Entrepreneurship Programmes". Working paper.
- Bourguignon F. (2016) Reflections on the "Equity and Development" World Development Report Ten Years Later. In: Basu K., Stiglitz J.E. (eds) Inequality and Growth: Patterns and Policy. International Economic Association Series. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9781137554543_2.
- Cain, G. G. (1975). The Challenge of Dual and Radical Theories of the Labor Market to Orthodox Theory. The American Economic Review, 65(2), 16–22. http://www.jstor.org/stable/1818827.
- Cappellari, L.(2021). Income inequality and social origins. IZA World of Labor: 261 doi: 10.15185/izawol.261.v2.
- Card, D., & Krueger, A. B. (2000). Minimum Wages and Employment: A Case Study of the Fast-Food Industry in New Jersey and Pennsylvania: Reply.The American Economic Review, 90(5), 1397–1420. http://www.jstor.org/stable/2677856.
- Carcillo, S., Huillery, É. & L'Horty, Y. (2017). Preventing Poverty Through Employment, Education and Mobility. Notes du conseil d'analyse économique, 40, 1-12. https://doi.org/.

- Cecchini,S. R. Holz,R and H. Soto de la Rosa. (2021). A toolkit for promoting equality: the contribution of social policies in Latin America and the Caribbean (LC/TS.2021/55), Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2021
- Cepal. A.(2017). Linkages Between the Social and Production Spheres: Gaps, Pillars and Challenges. Santiago: CEPAL/ECLAC 2/3.
- Cerra, V., B. Eichengreen, A. El-Ganainy, and M. Schindler,(2021). How to Achieve Inclusive Growth. Oxford University Press and IMF.
- Cockshott, P. (2019). Did Marx Have a Labour Theory of Value? World Review of Political Economy, 10(1), 69–84. https://doi.org/10.13169/worlrevipoliecon.10.1.0069.
- Council of Economic Advisers .(2016). ACTIVE LABOR MARKET POLICIES: THEORY AND EVIDENCE FOR WHAT WORKS. Issue Brief.
- Dolado, J.J., Felgueroso, F. and Jimeno, J.F. (2021), "Past, present and future of the Spanish labour market: when the pandemic meets the megatrends", Applied Economic Analysis, Vol. 29 No. 85, pp. 21-41. https://doi.org/10.1108/AEA-11-2020-0154.
- Duman, A.(2005). Labor Market Characteristics and the Determinants of Political Support for Social Insurance: evidence from Germany and U.S, Job Market Paper, University of Massachusetts, Amherst, October.
- Durankev, B.(2017). Taxation and social justice. BULGARIAN JOURNAL OF BUSINESS RESEARCH.Vol 5.
- Ehrenberg, R. G and S. Smith, R. S. (2012). Modern Labor Economics Theory and Public Policy. Eleventh Edition. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data. ISBN-13: 978-0-13-254064-3.
- El-Ganainy. A., Ernst, E., Merola. R,. Rogerson, R and Schindler, M.(2021). Inclusivity in the Labor Market. IMF Working Paper, WP/21/141. International Monetary Fund.

- Ernst,E Merola, R and Reljic,J.(2022). Labour market policies for inclusiveness : A literature review with a gap analysis. International Labour Organization (ILO). https://www.ilo.org/legacy/english/intserv/working-papers/wp078/index.html.
- Etang Ndip, Alvin; Lange, Simon. (2019). The Labor Market and Poverty in Sudan. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36101 License: CC BY 3.0 IGO.
- European Commission,(2020). Labour market, social protection and migration, Office of the European Union. https://ec.europa.eu/reform-support/what-we-do/.
- Fabio Bertranou and Roxana Maurizio.(2011). The role of labour market and social protection in reducing inequality and eradicating poverty in Latin America, Presented at the OECD - International Conference on Social Cohesion and Development, Paris, January 20-21.
- Favero, F.(2022) : Political economy of labor market policies for current labor market transformations in Europe, Working Paper, No. 180/2022, Hochschule für Wirtschaft und Recht Berlin, Institute for International Political Economy (IPE), Berlin
- Grimalda, G., Moene, K., Filgueira, F.,Fleurbaey, M., Gibson, K., Graham, C., Vuolo, R. L.,Nanavaty, R., Ono, H., Roemer, J. and Trannoy, A.(2018) "Social Justice, Well-Being, and Economic Organization," in IPSP (ed.) Rethinking Society for the 21st Century: Report of the International Panel on Social.
- Grimalda,G. Trannoy,A Filgueira,F Moene. K,O.(2020). Egalitarian redistribution in the era of hyper-globalization. Review of Social Economy, Taylor & Francis, 78 (2), pp.151-184. ⟨10.1080/00346764.2020.1714072⟩. ⟨hal-02482094⟩

- Henry,S and Lanier.M, M.(2006). Classical and Rational Choice Theories. The Essential Criminology Reader. Edition 1st Edition. E-Book ISBN 9780429496592. https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9780429496592-1/classical.
- Hirsch. R.(2021). The Environmental Justice Movement as a Model Politics of Risk. Polity. Volume 53, Number 4. The University of Chicago Press. https://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/716077.
- Hofer, A., A. Zhivkovikj and R. Smyth.(2020),The role of labour market information in guiding educational and occupational choices", OECD Education Working Papers, No. 229, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/59bbac06-en.
- Howell, D. and Kalleberg, A. L.(2022), 'Labour market inequality: a comparative political economy perspective', IFS Deaton Review of Inequalities. Institute for Fiscal Studies, March.
- Hung, J and Ramsden. M.,(2021).The Application of Human Capital Theory and Educational Signalling Theory to Explain Parental Influences on the Chinese Population's Social Mobility Opportunities. Social Sciences 10: 362. https://doi.org/10.3390/socsci10100362.
- ILO. (1999). Labour market dynamics: A global survey of statistical activity. Employment and Labour Market Policies Branch. International Labour Office.
- ILO.(2008). Labour market policies and institutions, https://www.ilo.org/empelm.
- ILO.(2015). Decent Work Country Diagnostics - Technical Guideloines to draft the Diagnostics Report. Geneva : ILO.
- ILO. (2016a). What works: Active labour market policies in Latin America and the Caribbean, Studies of Growth with Equity Series (Geneva, International Labour Office).

- ILO.(2016c). ACTIVE LABOUR MARKET POLICIES IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN, Brief No 1, ILO Research Department, https://www.ilo.org/global/research/projects/almp.
- ILO. (2021). A Global Trend Analysis on the Role of Trade Unions in Times of COVID-19, International Labour Office.
- ILO.(2021a).The need for social justice, https://www.ilo.org/global/.
- ILO.(2021b). World Employment and Social Outlook 2021: Trends 2021. Report. June. Print: 9789220319581[ISBN]. https://www.ilo.org/global/r.
- Janet Currie, Michael Mueller-Smith, Maya Rossin-Slater.(2022). Scaring or Scarring? Labor Market Effects of Criminal Victimization. The Review of Economics and Statistics 104, no.33 (May). https://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/718515.
- Keifman, Saúl N., and Roxana Maurizio.(2014). Changes in Labour Market Conditions and Policies, and Their Impact on Wage Inequality During the Last Decade' in Giovanni Andrea Cornia (ed(. Falling Inequality in Latin America: Policy Changes and Lessons , WIDER Studies in Development Economics. Oxford Academic, 16 Apr.,https://doi.org/10.1093/acprof:os.
- Ketschau, T J. (2015). "Social Justice as a Link between Sustainability and Educational Sciences" Sustainability 7, no. 11: 15754-15771. https://doi.org/10.3390/su71115754.
- King, P.(2012). Social Justice, International Encyclopedia of Housing and Home, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/B9780080471631000163.
- Korpi, W., & Palme, J.(1998). The Paradox of Redistribution and Strategies of Equality: Welfare State Institutions, Inequality, and Poverty in the Western Countries. American Sociological Review, 63(5), 661–687. https://doi.org/10.2307/2657333.

- Kotlia, A.(1998).The Concept of the Labor Market, Problems of Economic Transition Volume 41, Issue 3, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.2753/PET1061-1991410353?journalCode=mpet20.
- Kumar M and Busvine D.(2014). "Business Looks to Modi to Defuse India's Jobs Time Bomb." Reuters . Available at: http://www.reuters.com/article/us-india-election-employment-idUSBREA4309B20140504.
- Kuznets, S .(1955), "Economic growth and income inequality", American Economic Review, March, pp. 1-28.
- Lang, K.(2012). Poverty and the Labor Market, the Oxford Handbook of the Economics of Poverty. https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780195393781.001.0001/oxfordhb-9780195393781-e-5.
- McCarthy E,G.(2018). Marx and Social Justice: Ethics and Natural Law in the Critique of Political Economy. Historical Materialism Book Series, Volume: 147. ISBN: 978-90-04-31196-1. https://brill.com/view/title/32820.
- Mahler, D G. Nishant, Z. Hill, R,. Lakner C, Wu, H, and Yoshida, N.(2022). Pandemic, prices, and poverty. World Bank Blogs. April 13. **https://blogs.worldbank.org/opendata/pandemic-prices-and-poverty.**
- Maguire, M.(2019) Equality and justice in education policy, Journal of Education Policy, 34:3, 299-301, DOI: 10.1080/02680939.2019.1591709.
- Maringe.F.(2015).Higher Education Market. International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition). Vol 4. Pages 850-861 .https://doi.org/10.1016/B978-0-08-097086-8.921184.

- Milanovic, B. (2016a), "Global inequality: a new approach for the age of globalization". Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University.
- Milanovic, B.(2016b). Introducing Kuznets waves: How income inequality waxes and wanes over the very long run. VoxEU.org – CEPR's policy portal. 24 February. https://voxeu.org/article/introducing-kuznets-waves-income-inequality .
- Miguel Á. M.(2018). Finding proactive features in labour market policies: A reflection based on the evidence. International Labour Organization.
- Mina,W .(2021a), Labour market flexibility, unemployment and social protection, Economic research forum, April 27, https://theforum.erf.org.eg/2021/04/26/labour-market-flexibility-unemployment-social-protection.
- Mina, W.(2021b) 'Do Labor Market Flexibility and Efficiency Increase Social Protection Expenditures?', Applied Economics.
- Mohammed O.(2015). "Africa Has the World's fastest-Growing Labor Force but Needs Jobs Growth to Catch Up" Quartz Africa. Available at: https://qz.com/547929/africa-has-the-worlds-fastest-growing-labor-force-but-needs-jobs-growth-to-catch-up/.
- Mwiti L.(2016). Robots Could Eat All of Ethiopia's Jobs; South Africa, Nigeria, and Angola Not Safe Either." Mail and Guardian Africa. Available at: http://mgafrica.com/article/2016-01-28-look-away-ethiopia-south-africa-and-nigeria-the-robots-are-coming-for-your-jobs.
- Nezhnikova,E,.(2020). Investment in human capital as the basis for the country's economic growth. E3S Web of Conferences 164, 09046. Volume 164, https://doi.org/10.1051/e3sconf /202016409046.

- Novella, R and Valencia, H.(2019). Active Labor Market Policies in a Context of High Informality: The Effect of PAE in Bolivia, Inter-American Development Bank, October
- Novikova, O., Ostafiichuk, Y., & Khandii, O.(2019). SOCIAL JUSTICE AND ECONOMIC EFFICIENCY OF THE MODERN LABOUR MARKET. Baltic Journal of Economic Studies, 5(3), 145-151. https://doi.org/10.30525/2256-0742/2019-5-3-145-151.
- OECD. (1993). "Active labour market policies: Assessing macroeconomic and microeconomic effects", in Employment Outlook 1993 (Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development), pp.39–80.
- OECD.(2002). LABOUR MARKET DYNAMICS, The OECD Glossary of Statistical Terms, https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4821.
- OECD.(2017). "Labour market resilience: The role of structural and macroeconomic policies", in OECD Employment Outlook 2017, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/empl_outlook-2017-6-en.
- OECD.(2019).Equal Access to Justice for Inclusive Growth: Putting People at the Centre, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/597f5b7f-en.
- OECD. (2021).OECD Employment Outlook 2021: Navigating the COVID-19 Crisis and Recovery, OECD Publishing, Paris,https://doi.org/10.1787/5a700c4.
- OECD/Elena Arnal/Michael Förster (2010), "What role for policies in tackling inequality?", in Tackling Inequalities in Brazil, China, India and South Africa: The Role of Labour Market and Social Policies, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264088368-8-en.
- Offe, C.(2010).Inequality and the Labor Market – Theories, opinions, models, and practices of unequal distribution and how they can be justified, Institut für Arbeitsmarkt- und Berufsforschung, Springer. 43:39–52.

- Ornstein, A.C. (2017). Social Justice: History, Purpose and Meaning. Social Science and Public Policy Society volume 54, pages 541–548. https://doi.org/10.1007/s12115-017-0188-8.
- Ozderbiyeva, Z and Shershneva, O.(2021). Labor Market as a Factor of Sustainable Development of the Coal Mining Region, E3S Web of Conferences 278, 03040. https://doi.org/10.1051/e3sconf/202127803040.
- Peffer, R.G.(1990). One: A Primer on Theories of Social Justice and Defining the Problem of Health Care, https://connect.springerpub.com/content/book/978-0-8261-6898-6/chapter/ch01?implicit-login=true.
- Peffer, R. G. (1990a). Marxism, morality, and social justice. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Peters,E and Silvia Maja, S.(2022). Immigrant–Native Wage Gaps at Work: How the Public and Private Sectors Shape Relational Inequality Processes, Work and Occupations, 49, 1, (79-129). https://www.pnas.org/doi/10.1073/pnas.1918249117.
- Rawls, J.(1971). A Theory of Justice. Harvard University Press. The American Journal of Jurisprudence, Volume 18, Issue 1, Harvard University Press. Pages 198–205, https://doi.org/10.1093/ajj/18.1.198.
- Rawls, J.(1985). Justice as Fairness: Political not Metaphysical. Philosophy and Public Affairs, vol. 14, No. 3, pp. 223-251 (summer) (formerly published by Princeton University Press).
- Rizky, M., D. Suryadarma, and A. Suryahadi.(2019). Effect of Growing Up Poor on Labor Market Outcomes: Evidence from Indonesia. ADBI Working Paper 1002. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: https://www.adb.org/publications/effect-growing-poorlabor-market-outcomes-evidence-indonesia.

- Saint-Paul. G. (2022). Dual Labor Markets A Macroeconomic Perspective. The MIT Press.
- Samuel-Olonjuwon, Cynthia.(2019). A more effective labour market approach to fighting poverty. ILO. https://www.ilo.org/global/about-the ilo/newsroom/.
- Șerban, A C., Aceleanu, M I.(2015). Minimum wage – labour market rigidity factor,Theoretical and Applied Economics Volume XXII, No. 2(603), Summer, pp.171-182.
- Schöb, R.(2021). Labor market policies, unemployment, and identity. IZA World of Labor 2021: 270 doi: 10.15185/izawol.270.v2 .
- Schultz, T W.(1962). Reflections on Investment in Man. Journal of Political Economy 70: 1–8.
- Smith, S S and Simon, J.(2020). Exclusion and Extraction: Criminal Justice Contact and the Reallocation of Labor. The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences March, 6 (1) 1-27; DOI: https://doi.org/10.7758/RSF.2020.6.1.01.
- Solimano, A., Aninat, E., & Birdsall, N.(2000). Distributive justice and economic development: The case of Chile and developing countries. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Stiglitz. J.(2002). Employment, social justice and societal well-being. International Labour Review, Vol. 141, No. 1-2. International Labour Office(ILO).
- Teague, P.(1994), "Labour Market Governance in the New Europe", Employee Relations, Vol. 16 No. 6, pp. 5-108. https://doi.org/10.1108/01425459410069352.
- United Nations., & International Forum for Social Development. (2006). Social justice in an open world: The role of the United Nations. New York: United Nations.

- United Nations.(2017). Social Protection as a Tool for Justice, Social Development Bulletin. Vol. 5, Issue No. 2. Economic and Social Commission for Western Asia.
- United Nations.(2020). The World Social Report 2020, INEQUALITY IN A RAPIDLY CHANGING WORLD, United Nations publication. eISBN 978-92-1-004367-0.
- United Nations.(2022). Spending on social protection rose nearly 270% with pandemic. The 60th session of the Commission for Social Development. 7 February. https://news.un.org/en/story/2022/02/1111442.
- Yeyati, Eduardo Levy, Montané, Martín and Sartorio, Luca.(2019a). Understanding what works for active labour market policies, 03 September, CEPR's policy portal, VoxEU, https://voxeu.org/article/understanding-what-works-active-labour-market-policies.
- Yeyati, L.E, Montané, M and Sartorio, L.(2019b), "What works for active labor market policies?", Harvard University Center for International Development faculty working paper 358.
- Van, B R., & Van der A, P.(2015). New Welfare, New Policies: Towards Preventive Worker-Directed Active Labour-Market Policies. Journal of Social Policy, 44(3), 425-442. doi:10.1017/S0047279415000082.
- Webb, A., McQuaid, R. and Rand, S.(2020), "Employment in the informal economy: implications of the COVID-19 pandemic", International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 40 No. 9/10, pp. 1005-1019. https://doi.org/10.1108/IJSSP-08 .
- World Bank.(2006). World development report 2006: Equity and development. Washington, DC: The World Bank.

- World Bank.(2019). Preparing for the Changing Nature of Work in the Digital Era. The World Bank Report. March.
- World Bank.(2012). Resilience, equity, and opportunity: the World Bank's social protection and labor strategy 2012-2022.World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/443791468157506768/Resilience-equity-and-opportunity-the-World-Banks-social-protection-and-labor-strategy-2012-2022.
- World Inequality Lab.(2021). Global Inequality Data – 2020 update, https://wid.world/news-article/2020-regional-updates/.
- World Bank.(2021). World Development Report 2021: Data for Better Lives. The World Bank Group. https://wdr2021.worldbank.org.
- World Bank.(2022). April 2022 global poverty update from the World Bank. World Bank Blogs April. https://blogs.worldbank.org/opendata/april-2022-global-poverty-update-world-bank.
- World Bank.(2022). Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1893-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO. https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity
- Zhang Q, Zhang X, Cui Q, Cao W, He L, Zhou Y, Li X, Fan Y.(2022).The Unequal Effect of the COVID-19 Pandemic on the Labour Market and Income Inequality in China: A Multisectoral CGE Model Analysis Coupled with a Micro-Simulation Approach. Int J Environ Res Public Health. Jan 25;19(3):1320.doi:10.3390/ijerph19031320.